القضية الثانية

المشكلة السكانية وأخطارها البيئية

المشكلة السكانية والدول النامية

تعدّ المشكلة السكانية والتزايد الرهيب في أعداد السكان؛ أحد الأخطار التي تواجه الإنسان أثناء مسيرته على كوكب الأرض؛ وذلك خلال العصر الحديث، وهي من المشاكل الصعبة والتحديات الخطيرة التي تواجه الدول النامية بصفة خاصة؛ فمعظمها يعاني من مشكلات أهمها: عدم توافر التقنيات الحديثة، وتفشي الفقر والجهل والمرض بين العديد من أبنائها، بالإضافة إلى زيادة أعداد المواليد بها بنسب عالية جدًّا.

وتزداد خطورة هذه المشكلة وتتفاقم مع تزايد النقص في الموارد الغذائية (النباتية والحيوانية)، وعدم كفاية الموجود منها؛ مما يؤدي إلى حدوث المجاعات، وينذر بوقوع كوارث إنسانية محققة، وبخاصة في الدول النامية. ولقد أوضحت بعض الدراسات أن مشكلة تزايد السكان باتت تهدد الإنسان بالجوع والتشرد؛ فهناك أكثر من نصف سكان العالم يعانون من أمراض نقص التغذية، كما أن نحو 10 إلى 20 مليون نسمة معظمهم من الأطفال؛ يموتون جوعًا كل عام.

وتشير تقارير خبراء منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، إلى أن العالم مهدد بمجاعة رهيبة، وأن بوادرها قد بدأت في كثير من الدول النامية، والتي يمثل سكانها أكثر من 70٪ من سكان العالم. وفي بعض هذه الدول قلت معدلات الوفيات، وزادت معدلات المواليد؛ مما نتج عنه انفجار سكاني لم تعرفه البشرية من قبل.

معدلات النمو السكاني .. ودلالاتها

وباستعراض معدلات النمو السكاني في الفترة من عام 1882م، وحتى عام 1996م؛ نجد أن معدل الزيادة لم يكن يتجاوز 1.1٪ إلى 1.9٪ خلال الفترة من عام 1882م، وحتى عام 1947م. ولكن ومع تقدم الرعاية الصحية، واكتشاف واستخدام المضادات الحيوية بعد الحرب العالمية الثانية؛ انخفض معدل الوفيات بصورة سريعة عن معدل المواليد؛ وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات الزيادة السكانية تدريجيًّا من 2.3٪

(خلال الفترة من عام 1947م إلى عام 1960م)، حتى وصل إلى 2.8٪ في الفترة ما بين عامي 1976م، و1986م.

ومع تكثيف جهود تنظيم الأسرة انخفضت معدلات المواليد بصورة واضحة خلال الفترة من عام 1986 إلى عام 1996م؛ لتصل إلى نحو 2.08٪، ثم عادت للارتفاع إلى 2.1٪ في عامي 1997م، و1998م؛ وهو أمر يمثل تراجعًا في خطة تنظيم الأسرة بنسبة 0.02٪؛ وهو أمر غير مقبول في عملية التخطيط للمستقبل، وضمان الارتفاع لمعيشة المواطن.

ومما يؤكد تقدم الرعاية الصحية وتأثيرها المباشر على الزيادة السكانية؛ الانخفاض المستمر في معدل الوفيات من حوالي 11 لكل ألف في عام 1978م، إلى نحو 8 لكل ألف في عام 1989م، ثم إلى 6.5 لكل ألف في عامي 1996 و1997م، ومن المتوقع استمرار الانخفاض في معدل الوفيات ليصل إلى معدلات الدول المتقدمة، والذي لا يتعدى 4.3 لكل ألف.

الآثار المترتبة على الزيادة السكانية

هناك العديد من الآثار السلبية المترتبة على الزيادة السكانية السريعة، ويمكن حصر أهم تلك الآثار فيما يلي:

1) ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين الجدد.
2) ارتفاع عدد فرص العمل المطلوبة سنويًّا.
3) معاناة العملية التعليمية من عدم القدرة على الاستيعاب الكامل للأطفال في سن المدارس، بالإضافة إلى تكدس الفصول بأعداد كبيرة من التلاميذ، واللجوء إلى تعدد الفترات الدراسية لاستيعاب أكبر عدد من التلاميذ، وخاصة في المرحلة الابتدائية.
4) زيادة استيراد السلع الاستهلاكية، وخاصة الغلال؛ لتوفير رغيف الخبز الذي يعدّ أحد العناصر الغذائية المهمة اليومية.

5) العمل على توفير السكن الملائم والمناسب؛ مما دفع الحكومة إلى زيادة عدد الوحدات السكنية من 516 ألف وحدة سكنية في عام 1986، إلى نحو 703 آلاف وحدة سكنية حاليًا.

6) الضغط الشديد والمتزايد على المرافق الخدمية؛ مما يؤدي إلى سرعة استهلاكها، وتعرضها للانفجار والتلف، كما يحدث بالنسبة لشبكات الصرف الصحي والكهرباء والاتصالات.

أثر الزيادة السكانية على الغذاء

على الرغم من تطور أساليب تخزين الغذاء والتي أتاحت مرونة حركته ونقله من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك، وما حدث من تقدم في المجال الزراعي كان من نتيجته مضاعفة إنتاجية الأرض الزراعية، كذلك ما حدث من تطور في المجال الصناعي مما ضاعف من إنتاج الغذاء وطوّر من تقنيات حفظه؛ على الرغم من ذلك كله إلا أنه يمكن القول بأن إنسان هذا العصر يعيش في عالم جائع؛ إذ تلتهم الزيادة السكانية المطردة ثمار كل هذه الجهود المبذولة لمضاعفة إنتاج الغذاء، وخاصة في الدول النامية والإفريقية الفقيرة؛ حيث تنتشر المجاعات التي تهدد حياة الملايين؛ بل وتودي بالفعل بالملايين من سكانها سنويًا.

أثر الزيادة السكانية على انتشار الأمراض

يمثل انتشار الأمراض والأوبئة أحد العوامل الفتاكة التي تودي بحياة الكثير من الناس في أماكن مختلفة من الكرة الأرضية.

ويمكن تحديد المناطق والفئات التي يزداد بينها انتشار تلك الأوبئة والأمراض على النحو التالي:

أ- المناطق المزدحمة بالسكان؛ وهي المناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة حيث يسهل انتقال العدوى بين سكان هذه المناطق نتيجة تكدسهم في أماكن

ضيقة ومحدودة، وعدم مراعاة قواعد الصحة العامة والنظافة الشخصية.

ب- المناطق التي تنتشر بها المجاعات نتيجة حدوث الكوارث الطبيعية من فيضانات وزلازل؛ حيث تكون فرصة انتشار الأمراض والأوبئة في تلك المناطق أعلى من غيرها.

ج- مجتمعات الأطفال، وبخاصة بين الأطفال الرضع.

أثر الزيادة السكانية على المرافق والخدمات

تؤدي زيادة النمو السكاني بطريقة مطردة في بعض المدن؛ إلى زيادة استهلاك المياه مما يؤدي إلى نقص مواردها المتاحة، مثلما حدث في مدينة "طوكيو" باليابان، وفي مدينة "الرياض" بالمملكة العربية السعودية؛ حيث عجزت الأخيرة عن الوفاء بحاجة سكانها من المياه، مما تطلب ضرورة جلب المياه من أماكن أخرى.

كما تؤثر الملوثات الناتجة عن زيادة الكثافة السكانية، وتنوع أنشطة السكان الزراعية والصناعية؛ على الأوساط المائية؛ حيث فقدت المسطحات المائية القدرة على تدوير تلك الملوثات أو تشتيتها، أو التخلص منها. كما بدأت آثار التلوث تظهر على الأحياء المائية التي تعيش في المجاري المائية؛ كالأنهار والبحيرات والبحار؛ مما أدى إلى نفوق أعداد كبيرة منها أو اندثارها.

كذلك تؤدي الزيادة السكانية المطردة إلى الضغط الشديد والمتزايد على خطوط الصرف الصحي؛ مما يؤدي إلى انفجارها أو حدوث أعطال مستمرة بها؛ مما ينتج عنه انتشار الروائح الكريهة والأمراض، ناهيك عن إعاقة حركة السير والمرور، بالإضافة إلى توفير البيئة الصالحة لنمو الميكروبات وانبكتيريا؛ مما يساعد على انتشار الأوبئة في تلك الأماكن.

أثر الزيادة السكانية على الرعاية الصحية

ترتب على مشكلة زيادة السكان وتعثر التنمية الاقتصادية في بعض البلدان:

ظهور مشكلات صحية ذات آثار اجتماعية واقتصادية خطيرة؛ ففي تلك البلدان انخفض نصيب الفرد من اللحوم والأسماك والبيض، وغيرها من البروتينات الضرورية للنمو، وخاصة في المراحل الأولى من العمر؛ الأمر الذي ظهر أثره في تأخر وضعف نمو الأفراد، وانخفاض قدرتهم على العمل، وضعف مقاومتهم للأمراض؛ مما انعكس أثره في ظهور جيل يعاني الضعف والمرض؛ جيل أصبح عقبة في طريق التنمية، وليس أداة لتحقيق التنمية المنشودة.

وتعمل الدولة – جاهدة – على توفير الرعاية الصحية لمواطنيها؛ بهدف خلق جيل سليم البنية، خالٍ من الأمراض، يساعد في دفع عجلة التنمية؛ فهي توفر سبل العلاج المجاني والاقتصادي من خلال المستشفيات والعيادات الصحية الحكومية، والتي تتوافر بها أحدث المعدات والإمكانيات الطبية اللازمة لعمل هذه المستشفيات، على الوجه التي يجعلها تؤدي دورها في توفير الرعاية الطبية الممتازة. ولكن وبكل أسف؛ فإن الزيادة الرهيبة في عدد السكان تتطلب بناء المزيد من المستشفيات، وزيادة عدد الأسرة بها، وتوفر الأدوية والأجهزة اللازمة لعمل هذه المستشفيات، ولو أن الزيادة السكانية لم تكن بهذا الحجم لتيسر تحقيق ذلك، ولأمكن تحسين الخدمات الصحية القائمة.

وفي الحقيقة فإن المستشفيات – حاليًا – لا تعاني من نقص الأطباء والصيادلة، ولكنها تعاني من نقص الإمكانات المادية؛ مثل التجهيزات الطبية اللازمة للعمليات، ومعامل التحاليل الحديثة.

كيفية مواجهة المشكلة السكانية

تعدّ مواجهة المشكلة السكانية من الأمور الحتمية والقومية، التي يجب أن تتضافر الجهود كافة لمواجهتها ومواجهة آثارها السلبية. ونحن لا نطالب المواطنين بعدم الإنجاب أو التوقف عند عدد محدد من الأطفال كما تفعل بعض الدول؛ مثل الصين.

وفي الحقيقة فإن شعار سياسة مصر السكانية يقوم على مبدأ: "لا قهر ولا إجبار"، و"لا عقم ولا إجهاض"، وإن جوهرها هو إقناع الناس بالاقتصاد في الإنجاب بناء على الاقتناع الذاتي. وتستهدف هذه السياسة انخفاض معدل الزيادة السكانية وصولًا إلى حالة الاستقرار السكاني، الذي أصبح هدفًا عالميًّا، بما يتيح الارتقاء والارتفاع بمستوى المعيشة، وبمستوى الخدمات.

ولذلك نقول إن الحل الأمثل لهذه المشكلة يكمن في تنظيم النسل، فلا أمل في التنمية الاقتصادية إذا لم تقترن بتنظيم النسل؛ فالتنمية الاقتصادية مهما لقيت من جهد ورعاية فلن تستطيع أن تساير النمو السريع للسكان، ولا تستطيع أن تواجه المشكلة.

ويمكن تحقيق هذا الهدف (وهو تنظيم النسل) عن طريق نشر التوعية اللازمة بين المواطنين، وبخاصة في الريف وفي المجتمعات الشعبية؛ لحث الناس على تنظيم أحوال أسرهم، وتحسين ظروفهم المعيشية؛ مما يتيح توفير حياة كريمة مستقرة لهم ولذويهم، ويجنبهم العثرات والنكبات والأزمات.

ويمكن تحقيق الهدف المنشود من خلال عدة محاور أهمها:

- التوعية.
- محاربة الأمية.
- تحسين أحوال الناس المعيشية.
- نشر الثقافة العامة.